

تقرير الجهات التنفيذية عن المرحلة الثانية

ملخص:

بدأت مرحلة الزيارات نظرياً في 2017/9/10م، وكان من المخطط لها الاستمرار لمدة شهرين، أي الانتهاء في 2017/11/10م، ضمن هذه الفترة نفذت غالبية الزيارات وأهمها، حيث بلغ عدد الجهات المزاراة 46/.

تضمن التقرير جدولاً تفصيلياً بالجهات المزاراة، وأفرد قسمًا كاملاً لأبرز مخرجات الزيارات، وأتبعها بقراءة تحليلية تمثل وجهة نظر الجهات التنفيذية وانطباعاتها عن المرحلة الثانية، وختم بإيضاح أبرز الإشكاليات المتعلقة بالمرحلة الثالثة.

أولاً- سير الزيارات:

بدأت مرحلة الزيارات نظرياً في 2017/9/10م، وكان من المخطط لها الاستمرار لمدة شهرين، أي الانتهاء في 2017/11/10م، وكان قد تم الاتفاق في بداية المرحلة الثانية على إجراء ثلاثة لقاءات تجريبية مع قوى مختلفة (عسكرية، سياسية، شرعية)، قبل الاتفاق على نموذج الزيارات وإجراءاته، وقد انتهت هذه الزيارات في 2017/9/20؛ أي استغرقت 10/ أيام دارت فيها وبعدها نقاشات وحوارات مطولة مع الإدارة التنفيذية للملتقى حول آليات الزيارات، ريثما تم الاستقرار على خطوط أساسية، لتبدأ الزيارات عملياً في 2017/9/21م.

فيما يلي جدول يوضح الجهات المستهدفة بالزيارات:

اسم الجهة	طبيعة الجهة
(1) حزب الوعد	سياسي
(2) حزب الشعب	سياسي
(3) المجلس الوطني الكردي	سياسي
(4) حزب الجمهورية	سياسي
(5) تيار مصير	سياسي
(6) رابطة علماء الشام	شرعي
(7) هيئة الشام الإسلامية	شرعي
(8) رابطة العلماء السوريين	شرعي
(9) الجبهة الشامية	عسكري
(10) بيتنا سورية	مجتمعي
(11) الفرقة الساحلية	عسكري
(12) القوة 21	عسكري
(13) الشبكة الحقوقية	مجتمعي
(14) فلوكة الحرية	مجتمعي
(15) رابطة الكرد	مجتمعي
(16) منبر الجمعيات السورية	مجتمعي
(17) فيلق الرحمن	عسكري
(18) فرقة الحمزة	عسكري
(19) فرقة الصفوة	عسكري
(20) سياد	اقتصادي
(21) المنتدى الاقتصادي السوري	اقتصادي

22	المجلس السوري التركماني	سياسي
23	حزب النهضة	سياسي
24	اعلان دمشق	سياسي
25	حزب الوحدة الديمقراطي	سياسي
26	تيار مواطنة	سياسي
27	التيار الوطني	سياسي
28	حزب العدالة والتنمية	سياسي
29	حركة العمل الوطني	سياسي
30	تيار المستقبل وفيلق الشام	سياسي
31	حزب النداء السوري	سياسي
32	جيش أسود الشرقية	عسكري
33	جيش الإسلام	عسكري
34	جيش النصر	عسكري
35	حركة أحرار الشام	عسكري
36	لواء المعتصم	عسكري
37	لواء شهداء الإسلام	عسكري
38	قوات الشهيد أحمد العبدو	عسكري
39	المنتدى السوري	مجتمعي
40	منظومة وطن	مجتمعي
41	الائتلاف الوطني لقوى الثورة	سياسي
42	المجلس الإسلامي السوري	شرعي
43	مجلس شورى أهل العلم	شرعي
44	الاخوان المسلمون	سياسي
45	فرقة السلطان مراد	عسكري
46	اتحاد منظمات المجتمع المدني	مجتمعي

ثانياً: المخرجات من الزيارات:

أبدت جميع القوى التي تمت زيارتها تفاعلاً إيجابياً مع المبادرة وفكرتها، وتقدم بعضها ببعض التوصيات التي نلخصها بما يلي:

- توسيع الدراسات مع كراس كامل، ثم البحث في الأمور الخلافية لندرسها أكثر، يليه الذهاب لحوار قوي ومجتمعي.
- الاستعانة بنماذج عالمية قبل النزاع وبعد النزاع.
- المرحلة الثانية: أسئلة تفصيلية عملية ذات طابع سياسي ونزع القشرة الأيديولوجية عن الأسئلة.
- من المهم صوغ وثيقة تعبر عن التوافقات بين القوى.
- تم اغفال الجانب الاقتصادي في الدراسات البحثية واستطلاعات الرأي، وبالتالي يمكن أن يمتنع رجال الأعمال عن الشراكة لإهمال الجانب الاقتصادي.
- الابتعاد عن تبني المبادرة من قبل العسكر أو الائتلاف.
- إصدار وثيقة والاتفاق على مجموعة من النقاط تحضيراً لمؤتمر وطني عام ناجح.

- جمع أكبر قدر من الوثائق لاسيما التي شاركت فيها القوى الوطنية (التجمع الديمقراطي، القاهرة، الائتلاف)) للاستفادة منها في تصميم طاولات الحوار إضافة لدراستنا.
- أن يكون الهدف من المبادرة موقف جامع ينتج عنه ((مجلس وطني)) بمثابة برلمان سوري للمعارضة وتنبثق عنها هيكلية لقوى الثورة والمعارضة بعد فشل الائتلاف.
- حتى يؤتي العمل ثماره ولا يضيع، وكي يكون في خدمة الثورة يجب أن تجتمع كل القوى على انتاج وثيقة واحدة ملزمة للجميع.
- كل قوة سياسية ترسل شخص واحد تحت سقف زمني بجدول أعمال صارم.
- القوى السياسية الموجودة على الساحة وضعت تصورات ووثائق عن سورية المستقبل
- هناك تشابه كبير بين الرؤى والتصورات، الأزمة السورية لا تكمن في عدم وجود رؤى وتصورات ولكن كيف الوصول لسورية المستقبل بإزالة الاستبداد (النظام).
- إقرار المجتمع المتنوع قومياً ودينياً في الدستور.
- مع وثائق وطنية توافقية.
- مع الحوار المنفتح بين القوى السياسية، والتوافق على المصطلحات الأساسية (الاتفاق على العام وليس التفاصيل)
- الدراسة جهد كبير ومهم وقوي ومن رحم المعارضة وننصح بمشاركته مع ديمستورا ليشكل نقطة ضغط لصالح المفاوضات السوري.
- لابد من استثمار المبادرة بورشات حوارية لأن محتواها هام جداً لمستقبل السوريين.
- هنالك تسارع في القضية السورية، من الجيد أن تنتهج النهج العلمي ولكن من دون تفويت بعض الفرص التي قد ترفع المبادرة أو تفشلها لا قدر الله، فمثلاً قد نصل إلى رؤية "وحدة سوريا" ولكن بعد أن تكون سوريا قسمت فعلاً، فلابد من المواءمة بين جودة العمل والسرعة المطلوبة.
- الحرص على إظهار بعض المخرجات القريبة، كإصدار وثيقة تتضمن أدبيات عامة، تكون بمثابة مخرج أولي، يمكن أن يشكل نقطة للعودة (ملاذات إن صح التعبير)، هذه الأدبيات يمكن صياغتها في الحد الأدنى وبعد الزيارات الثنائية.
- هذه ثوابت أساسية وطبيعية، العقود الاجتماعية والدساتير يجب أن تبنى على أسس توافقية وليس على أكثرية.
- عرض المبادرة كاملة على الجهات وعدم الدخول في القضايا التفصيلية التي تشهد تعنتاً من البعض.
- عدم دخول الهيئات الشرعية كجهات مشاركة في الحوار، وتحولها إلى هيئات مرجعية لا تشارك في الوصول إلى المشروع، بقدر ما تباركه وتؤيده.
- أهمية تقليل النقاط محل النقاش ترحيل بعضها للدستور
- مع أهمية التركيز على العمل بدلاً من الاهتمام بالألفاظ، كأن تمارس الديمقراطية من دون أن تنص عليها.
- دعا إلى نشر هذه الأبحاث باعتبارها جهداً سورياً وطنياً بديلاً عما تنشره وتقوم به مراكز الأبحاث المختلفة المشبوهة، وعلى السياسيين الاحتجاج بها في المحافل المختلفة فيما يتعلق بما يريده الشعب السوري، ويقوي مواقفهم حول المطالب المحقة.
- مع حوارات نصل فيها لنتيجة موحدة، للانتقال بأمان وطمأنينة نحن والجميع.
- الدراسة شاملة في أدق التفاصيل.

- التأسيس لهوية سورية، والدولة الحديثة تحتاج مساهمة القوى السياسية، نضعف التقاطعات والمشتركات.
ثالثاً- استنتاجات في ضوء زيارات المرحلة الثانية:

نخصص هذه الفقرة لإدراج انطباعات الفريق التنفيذي التي تولدت أثناء زيارات المرحلة الثانية، من جهة آراء القوى من حيث قبول المبادرة، وآرائها من حيث الماضي فيها، وخيارات الملتقى حول هذا الأمر. إضافة إلى تحديد الآلية التي سيتم من خلالها بناء التوافق، وتحديد النقاط الموضوعية المرشحة لأن تكون أساساً للحوار.

(1) آراء القوى من حيث قبول المبادرة:

أبدت غالبية ممثلي القوى التي تمت زيارتها إعجابهم بالدراسات والمبادرة، مما يوحي بقبولهم المبدئي بها ورضاهم عنها، واقترح أغلبهم مقترحات للمضي فيها، وكان مقترح الورشات الحوارية كخطوة قادمة مقترحاً مشتركاً تقريباً بين مختلف القوى التي أبدت ردود فعل إيجابية.

على الرغم من أن جميع الجهات التي تمت زيارتها أرسل لها محضر الزيارة -الذي يتضمن في الغالب تأييدها للمبادرة- لم تبد أي منها اعتراضاً على ذلك، إلا أننا لا نستطيع اعتبار ذلك سوى إمارة أو قرينة على موافقتها على الانخراط في المبادرة، من دون أن يصل الأمر إلى أن يكون تعهداً أو كتاباً رسمياً.

كما أنّ درجة التفويض لممثلي القوى في لقاءات المرحلة الثانية متفاوتة وبعضها غير واضح، وهذا طبيعي في الظروف الحالية، وطبيعة العديد من الجهات والقوى الحديثة التأسيس في معظمها..

(2) آلية بناء التوافقات:

أثارت جهة من الجهات المستهدفة بالمشروع إشكالية هامة بعد رؤيته لنتائج الدراسة، والتي يتضح منها التفوق العددي لبعض القوى فيما في عدد من القضايا، حيث اعتبر بأن العقود الاجتماعية لا تبنى إلا على أساس التوافق¹، وليس برأي الأغلبية، وإلا فإنّ الأقليات سوف تلجأ لخيارات أخرى.

في حين رأت إحدى الجهات التي التقيناها أنه لا بدّ من آلية لإقرار أي قضية في الحوار، مقترحاً التصويت، وهنا لا بدّ للملتقى والجهات التنفيذية تبني آلية واضحة، والذي يبدو أنّ آلية التصويت لا تبدو منطقية، والحل هو في التوافق على نصوص عمومية حتّى لو أمكن تفسيرها بأكثر من تفسير، فالهدف هو إظهار التوافق بين عدد من المكونات الثورية في زمن حرج... لتبرز هنا قضية أخرى ذات أهمية، وهي عدد القوى المنخرطة في الحوار واستمرارها فيه، فقد تنسحب بعض القوى، أو ترفض الدخول كقوى لتعذر خروج قرار تفويضي لمن يمثلها على الرغم من ترحيبها المبدئي بالمبادرة، وهنا يجب الإعداد لخيارات متعددة وكيفية التعامل معها، ويتضمن ذلك تحديد الحد الأدنى والألوان الكافية من القوى التي يمكن أن تخرج بوثيقة تدعو مختلف القوى الأخرى والشخصيات الوطنية السورية للتوقيع عليها لاحقاً..

(3) أهم القضايا الموضوعية المرشحة للحوار:

¹ وهناك ضغ عربي كبير حول هذه القضية في ورشات العمل، حيث يتم الحديث عن ضرورة الديمقراطية التوافقية، في مقابل رفض الديمقراطية المطلقة التي ستمثل ما يُسمى "دكتاتورية الأكثرية"...

من خلال الزيارات والنقاشات التي حدثت فيها، والدراسات التي أنجرت قبلها، يمكن استنتاج أهم القضايا ذات الأولوية:

- في محور السيادة والسلطة: مراعاة ثقافة المجتمع وهويته ..
- كل محور الانتماء واللغة...
- علاقة الدين بالدولة والعلمانية. وهذه تعد من أكثر النقاط الإشكالية بين "الإسلاميين" و"العلمانيين".
- الديمقراطية وحقوق المرأة، وذلك بين التيارات الإسلامية وتلك العلمانية.
- الفدرالية: وتتضمن الموقف التوافقي من الفدرالية. والموقف من الدستور الروسي أو أي دستور أجنبي يفرض الفدرالية ...

بالمقابل، هنالك بعض القضايا التي تدخل ضمن القضايا التوافقية، ولكن يمكن التعامل معها وفق مقاربة معينة من قبيل:

- قضايا الحقوق والحريات شبه متفق عليها ..ويمكن لمنظمات المجتمع المدني (هيئات شرعية – منظمات إغاثية) أن تضطلع بدور فيها ..كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن ترعى الحوار بشكل عام ..ولا تدخل في تفاصيله إلا في القضايا ذات الشأن العام الواضح مثل قضايا الحقوق والحريات ..وذلك بشكل مشابه لعمل منظمات المجتمع المدني في تونس ..والتي رعت الحوار الوطني بين القوى السياسية ..وأخذت بناء على ذلك جائزة نوبل للسلام...
- القضايا الاقتصادية تضاف لاحقاً بصياغة عمومية وليست قضايا إشكالية.
- أي إضافات أخرى مقترحة (مهاجرين – العلاقة مع إسرائيل – الإرهاب) مما اقترحتة مختلف القوى يعتمد على سرعة ومدى تحقيق التوافق في القضايا الأساسية...فالأولوية لتحقيق التوافق في القضايا الأساسية ...